والواقع انه منذ بدء الاحتلال في حزيران عام ١٩٦٧ حتى الان، لم يحدث ان حكم قطاع غزة من قبل سلطة مدنية، فالحكم عسكري يترأسه حاكم عسكري يتبع مباشرة قيادة جيش الدفاع الاسرائيلي ، ولكن عقب توقف اطلاق النار على الجبهة الشرقية وجبهة قناة السويس،واحداث ايلول ١٩٧٠ في الاردنلم يعد بوسع الاسرائيليين تحمل خسائرهم في القطاع وبدأوا يتساءلون عن حقيقة ما يجري في القطاع ، وطالبت الصحف الاسرائيلية — عقب مقتل اسرة اسرائيلية في غزة — بالحاق النشاط العسكري بقيادة المنطقة الجنوبية مباشرة بدلا من قيادة جيش الدفاع .

ونشطت السلطة العسكرية الاحتلالية في جلب جنود حرس الحدود ، والفرق ذات التدريب الخاص والكفاءة القتالية العالية والتي درب افرادها « **على خوض هذه الحرب التي تختلف عن كل ما عرفه الجيش الاسرائيلي** في حروبه ضد الجيوش العربية النظامية، والتي تختلف أيضا عن الحرب التي يشنها المخربون في مناطق اخرى كغور الاردن والحدود الشمالية »(٣٨) .

فما هو مدى النجاح الذي حققته السلطة الاحتلالية « لاقرار الامن » ، وللقضاء على « فوضى العنف » في القطاع ؟ . منذ بداية الاحتلال نشطت السلطة الاحتلالية لاخضاع القطاع عن طريق عدة اجراءات في مقدمتها محاولة خلق سلطة محلية متعاونة تمرر — السلطة الاحتلالية — من خلالها مشروعاتها ومخططاتها الاستيطانية والتهويدية والتصفوية والتعايشية . الا ان بروز الحركة الثورية المسلحة في القطاع وقوتها المتصاعدة احبطا هذه المحاولة .. وارغما العديد من المتعاونين على الاحجام عن القيام باية مهام من قبل السلطة الاحتلالية خوفا على حياتهم .

الى جانب ذلك ركزت السلطة الاحتلالية على محاولة تغيير البنية الاجتماعية والاقتصادية للقطاع ، وخاصة في منطقة المخيمات وذلك عن طريق « الانقضاض على المشكلة وحل قضية اللاجئين »(٣٩). نظرا لان « المصلحة الاسرائيلية الاساسية تقتضي تقديم قضية توطين اللاجئين واستيعابهم في أحياء للاستيطان المديني عن سائر القضايا الاخرى حتى على افتراض ان سكان المخيمات سيبقون — في المستقبل — خارج حدود اسرائيل »(٤٠).

وهكذا تحركت السلطة في البداية لخلق وضع اقتصادي غير محتمل لدفع المواطنين الى مكاتب العمل الاسرائيلية خارج القطاع ، وحتى لا يكون هناك مجال واسع لتعويض الثوار عن خسائرهم في الرجال . ويقول عامير شابيرا في شرح هذه الفكرة : « ان سياسة الجسور المفتوحة والتداخل في الاقتصاد الاسرائيلي ساعدا على الرخاء في المنطقة وقد حظي سكان المخيمات بقسط من هذا الرخاء »(٤١). بيد أن العمال الذين عبروا الجسور المفتوحة ، كانوا يستغلون اجازاتهم الاسبوعية — كما اعترفت صحيفة هآرتس — في القاء القنابل على الدوريات الاسرائيلية(٤٢). لذا كانت سلطات الاحتلال تقوم في أعقاب حدوث عمليات نسف او اتلاف في المزارع او المؤسسات الاسرائيلية بتوقيف العمال العرب في المنطقة (كما حدث عندما نسفت محطة الوقود في عسقلان في اوائل تموز ١٩٧٠) .

وفي الوقت نفسه بدأت السلطة الاحتلالية في تنفيذ مخطط توطين اللاجئين في مناطق خارج القطاع (حي رفح سيناء — العريش ..) لكن لم يتسن للسلطة أن تحقق اي نجاح في مخططاتها هذه الا في عامي ٧١ ، ٧٢ (حين انفرد الجيش الاسرائيلي وقواته الخاصة بالقطاع) ، وبدأ عمليات النسف والتهجير بالقوة وشق الطرق في المخيمات .

وكان الباعث الاساسي والوحيد ايضا من وراء القضاء على المخيم « وقتئـــذ » ان